منظمة الصحة العالمية

المجلس التنفيذي م ت١١٨/٦
الدورة الثامنة عشرة بعد المائة ١١ أيار/ مايو ٢٠٠٦
البند ٥-٣ من جدول الأعمال المؤقت EB118/6

استعمال الأدوية على نحو رشيد: التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية منظمة الصحة العالمية الدوائية

تقرير من الأمانة

١- "يقتضي استخدام الأدوية على نحو رشيد تلقي المرضى الأدوية الملائمة لاحتياجاتهم السريرية، بجرعات تناسب احتياجاتهم الفردية، لفترة زمنية ملائمة وبأقل تكلفة يتحملونها ويتحملها مجتمعهم". هذا هو التعريف الذي وضع خلال مؤتمر الخبراء بشأن الاستعمال الرشيد للعقاقير الذي عقد في نيروبي عام ١٩٨٥ وأرسى الملخص المقدم من المدير العام عن أعماله أُسس الاستراتيجية الدوائية المنقحة التي اعتمدتها جمعية الصحة في القرار ج ص ع٣٩-٢٧. وينطوي هذا التعريف على استخدام الأدوية استخداماً جيداً (أي صحيحاً وملائماً) من جانب مقدمي الخدمات والمستهلكين بما في ذلك التقيد بالعلاج. وقد بحثت جمعية الصحة مراراً مسألة استخدام الأدوية على نحو رشيد في إطار الاستراتيجية الدوائية المنقحة التي انبثقت عنها الاستراتيجية الدوائية لمنظمة الصحة العالمية في وقت لاحق.[١] ونظرت جمعية الصحة العالمية الثامنة والخمسون في مسألة استخدام الأدوية على نحو رشيد من قبل الواصفين والمرضى في سياق الخطر الناجم عن مقاومة مضادات الميكروبات والذي يحيق بالأمن الصحي العالمي واعتمدت القرار ج ص ع٥٨-٢٧ بشأن تحسين احتواء مقاومة مضادات الميكروبات. وشددت عدة دول أعضاء على ضرورة مضاعفة الجهود لمعالجة المشكلة العالمية الخطيرة المتمثلة في استخدام الأدوية على نحو غير رشيد. ومن أهداف هذا التقرير التجاوب مع الهواجس التي أعربت عنها بعض الدول الأعضاء خلال اجتماع جمعية الصحة بمواصلة النظر في مسألة استخدام الأدوية على نحو رشيد في إطار أوسع،[٢] كما أنه يبيّن التقدم المحرز في تعزيز هذا الاستخدام للأدوية في إطار تنفيذ الاستراتيجية الدوائية للمنظمة.

٢- ويعتبر العلاج بالأدوية من أكثر التدخلات الطبية المعروفة مردودية وتتراوح نسبة الميزانيات الصحية الوطنية التي تُنفق على الأدوية بين ١٠٪ و٢٠٪ في البلدان المتقدمة و٢٠٪ و٤٠٪ في البلدان النامية. واستخدام الأدوية على نحو رشيد في جميع الظروف الطبية هو أمر أساسي لضمان حصول الجميع على خدمات الرعاية الصحية الملائمة بممارسة حقوق الإنسان ذات الصلة بالصحة وتحقيق المرامي الإنمائية للألفية ذات الصلة بالصحة. وتهدف الاستراتيجية الدوائية للمنظمة للحقبة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، المعتمدة على القرار ج ص ع٥٤-١١ إلى حصول جميع الناس في كل مكان على الأدوية الأساسية التي يحتاجون إليها وضمان

---

١ القرار ج ص ع٥٤-١١.

٢ الوثيقة ج ص ع٢٠٠٥/٥٨/ سجلات/ ٣، المحضر الموجز للجلسة الثامنة للجنة "أ"، الفرع ٢ وما يلي ذلك.

مأمونية الأدوية ونجاعتها وجودتها ووصفها واستخدامها على نحو رشيد.[١] وقد عملت المنظمة بالتالي على ضمان استخدام الأدوية من جانب المهنيين الصحيين والمستهلكين استخداماً علاجياً سليماً ذا مردودية بغية تعزيز طاقات الأدوية إلى أقصى حد في إطار توفير الرعاية الصحية.[٢] وعليه، يشمل نطاق استخدام الأدوية على نحو رشيد أو جيد القضاء على فرط وقلة استعمال الأدوية وعدم التقيد بالعلاج ولاسيما في الحالات المزمنة مثل مرض الأيدز أو السكري. وحددت نُظم الرصد في المنظمة عدد الحالات الخطيرة لاستخدام الأدوية على نحو غير رشيد في العالم وبيّنت أن تنفيذ سياسات وطنية تشجع استخدام الأدوية على نحو رشيد ليس كافياً. ولا يمكن تحقيق أهداف الاستراتيجية الدوائية للمنظمة أو تنفيذ القرار ج ص ع٥٨-٢٧ بشأن تحسين احتواء مقاومة مضادات الميكروبات تنفيذاً تاماً ما لم تحل هذه المشاكل الأساسية.

٣- وقد بلغت قيمة مبيعات الأدوية على الصعيد العالمي عام ٢٠٠٤ ما يناهز ٥٥٠ ٠٠٠ مليون دولار أمريكي وسجلت معظم هذه النفقات في البلدان المتقدمة. وتشير البيّنات المتوافرة إلى أن أكثر من نصف مجموع الأدوية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ونسبة لا يستهان بها من الأدوية ولاسيما المضادات الحيوية في البلدان المتقدمة تُستخدم استخداماً غير مناسب مما يؤدي إلى هدر الموارد الشحيحة في أغلب الأحيان. وإضافة إلى ذلك، يسفر استعمال الأدوية على نحو غير رشيد عن إملاق المرضى وقد يلحق بهم أضراراً جسيمة. وتنجم عن شراء عدة أدوية بالإنفاق عليها من الأموال الخاصة أعباء مالية ثقيلة يتكبدها الفقراء والمحرومون في البلدان النامية. وفضلاً عن مشكلة استخدام الأدوية على نحو غير رشيد، هناك مسألة إنفاذ القوانين بشأن وضع الأدوية التي لا تصرف إلا بوصفة الطبيب على نحو غير ملائم مما يفضي إلى بيع تلك الأدوية بصفة مباشرة أو عبر الإنترنت. وتكون الأضرار أكثر جسامة في ضوء ما يترتب عليه استخدام الأدوية على نحو غير رشيد من عواقب وخيمة في مجال الصحة العمومية. وتتسبب مقاومة مضادات الميكروبات الآخذة في التفاقم إلى حد كبير في العالم نتيجة لفرط استخدام المضادات الحيوية على نحو غير ملائم في رفع معدلات المراضة والوفيات وقد قدرت تكاليفها السنوية بما يتراوح بين ٤٠٠٠ و٥٠٠٠ مليون دولار أمريكي في الولايات المتحدة الأمريكية و٩٠٠٠ مليون يورو في أوروبا. ويتمثل أحد العوامل الهامة المساهمة في فرط الاستخدام غير الملائم وتحمل تكاليف غير ضرورية (ومتزايدة) في الأنشطة الترويجية التي لا تتقيد بالمعايير الأخلاقية لترويج الأدوية المعتمدة في القرار ج ص ع٤١-١٧.[٣] وقد أثبتت دراسة استقصائية أُجريت مؤخراً في ٢٢٨ معهداً للطب والصيدلة قلة إدراك تلك المعايير.[٤] وبالمثل، تتسبب التفاعلات الدوائية الضائرة والأخطاء العلاجية التي تتزايد بدورها نتيجة لفرط استخدام عدد أكبر من الأدوية المتاحة في رفع معدلات المراضة والوفيات وقد قُدرت تكاليفها السنوية بما يساوي ٣٨٠ مليون جنيه إسترليني في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية و٥,٦ مليون دولار أمريكي لكل مستشفى في الولايات المتحدة الأمريكية. ولا يمكن التخفيف من وطأة مثل تلك الأضرار إلى أدنى حد إلا عن طريق اتخاذ تدابير كافية لمكافحة استخدام الأدوية على نحو غير رشيد. ومن سوء الطالع، أن الأدوية الناجعة قليلاً ما تستخدم. وقد بيّنت دراسة أجريت مؤخراً على مرضى مصابين باحتشاء عضل القلب وبالسكتة الدماغية في عشرة بلدان متوسطة الدخل أن ما يقل عن ٢٠٪ قد تلقوا العلاج الأمثل.[٥]

---

١ الوثيقة WHO/EDM/2004.5.

٢ الوثيقة ج١٤/٥٨.

٣ الوثيقة WHO/EDM/PAR/2004.3.

٤ الوثيقة WHO/PSM/PAR/2005.2.

٥ Mendis S et al. WHO study on prevention of recurrences of myocardial infarction and stroke. *Bulletin of the World Health Organization*, 2005; **83** (11): 820-828.

٤- وسعياً إلى أداء دور الرصد المحدد في القرار ج ص ع٥٤-١١، أعدت الأمانة قاعدة بيانات بشأن الدراسات الاستقصائية المنشورة وغير المنشورة عن استخدام الأدوية (٦٤٤ دراسة حتى الآن) التي أجريت منذ عام ١٩٩٠ في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وتبرز المعطيات أن عدد المرضى الذين تلقوا علاجاً يتسق مع الدلائل السريرية المتعلقة بعدة شروط مشتركة اقتصر على ما يناهز ٤٠٪ من مجموع المرضى وأنه لم يسجل أي تحسن خلال السنوات الخمس عشرة الماضية على مستوى الرعاية الصحية الأولية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وعلى سبيل المثال، تلقى ما يقل عن نصف مجموع المرضى المصابين بإسهال حاد علاجاً بأملاح تعويض السوائل عن طريق الفم بينما أعطيت مضادات حيوية لما يربو على نصف المرضى ويكاد عدد المرضى المصابين بالتهاب رئوي الذين تلقوا علاجاً بمضادات حيوية مناسبة يزيد على نصف مجموع المرضى في حين أن أكثر من نصف مجموع المرضى المصابين بعدوى فيروسية في مسالك الجهاز التنفسي العليا تلقوا علاجاً بمضادات حيوية غير مناسبة. وتشير المعطيات بوضوح إلى أن استخدام الأدوية في القطاع الخاص فاق استعمالها في القطاع العام سوءاً. واقتصر عدد الدراسات الاستقصائية المقترنة بتدخلات ترمي إلى تعزيز استعمال الأدوية على نحو رشيد على ٢٨٠ دراسة (٤٣٪) وهذا الرقم منخفض بالمقارنة مع كثرة عدد البلدان طوال ١٥ سنة. وقد تم اعتماد معظم هذه التدخلات على الصعيد المحلي ولم يجر تقييم إلا ما يقارب ٢٠٪ منها تقييماً كافياً من حيث أثرها على استخدام الأدوية. وتدمج بعض التدخلات الأكثر فعالية واستدامة الاستراتيجيات الإدارية والاقتصادية إلا أن ٧٥٪ من التدخلات المنفذة كانت تثقيفية ولم تبلغ نسبة التدخلات الإدارية أو الاقتصادية سوى ٢٥٪.

٥- وعملت الأمانة مع شركائها على مدى السنوات العشر الماضية على سد الثغرات في المعارف وجمع عدد كاف من البينات لتقديم توصيات بشأن سبل تعزيز استخدام الأدوية على نحو رشيد. ويوصى بالتدخلات التالي ذكرها التي ترتكز عليها الاستراتيجية الدوائية للمنظمة:[١]

- إنشاء هيئة وطنية متعددة التخصصات لتنسيق سياسات استخدام الأدوية ورصد أثرها
- صياغة دلائل سريرية قائمة على البيّنات والاستعانة بها للتدريب والإشراف ودعم عمليات صنع القرارات الحاسمة بشأن الأدوية
- انتقاء قوائم بالأدوية الأساسية تقوم على العلاجات المختارة وتستخدم لشراء الأدوية وتسديد صناديق التأمين لتكاليفها
- إنشاء لجان معنية بالأدوية والمداواة في المناطق والمستشفيات لتحسين استخدام الأدوية
- تعزيز التدريب القائم على حلّ المشاكل في مجال المعالجة الدوائية في إطار مناهج التعليم الجامعي
- اشتراط التعليم الطبي المستمر أثناء الخدمة للحصول على الإجازة
- تعزيز نظم الإشراف والمراجعة وتلقي الملاحظات في الأوساط المؤسسية
- توفير معلومات مستقلة (بما فيها المعطيات المقارنة) عن الأدوية
- تعزيز توعية الجمهور في مجال الأدوية

١ الوثيقة WHO/EDM/2002.3.

- إلغاء الحوافز المالية الضارة التي تؤدي إلى وصف الأدوية على نحو غير رشيد
- إعداد وإنفاذ لوائح تنظيمية ملائمة تشمل قواعد الأنشطة الترويجية
- رصد نفقات حكومية كافية لضمان توافر الأدوية والموظفين الصحيين بصورة عادلة.

والعديد من تلك التدخلات من الأمور التي هي في متناول جميع الدول الأعضاء من الناحيتين التقنية والمالية. ويتعذر التوصل إلى ضمان استخدام الأدوية على نحو رشيد دون اعتماد مثل تلك السياسات.

٦- وعملاً بالقرار ج ص ع٥٤-١١ أيضاً، أعدت الأمانة قاعدة بيانات ثانية لرصد الحالة الدوائية في البلدان.[١] وتتضمن قاعدة البيانات هذه معلومات عن السياسات الدوائية التي انتهجتها جميع الدول الأعضاء في عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٣ مما يبين أن عدداً كبيراً من الدول الأعضاء لا يستفيد من جميع الخيارات المتاحة على الرغم من أن العديد منها ينفذ بعض السياسات الوطنية التي أوصت بها منظمة الصحة العالمية. ومن أصل كل الدول الأعضاء التي أتاحت المعلومات، على سبيل المثال، بلغت نسبة الدول التي رصدت استخدام الأدوية خلال العامين الماضيين ما يقل عن ٦٠٪ ونسبة الدول التي نظمت برنامجاً لتثقيف الجمهور بشأن استخدام الأدوية خلال العامين الماضيين ما يناهز ٥٠٪ ونسبة الدول التي دعمت الأنشطة المستقلة والمتواصلة لتثقيف القائمين على وصف الأدوية في المجال الطبي وأنشأت مركز معلومات بشأن الأدوية ما يقارب ٤٠٪ ونسبة الدول التي لديها لجان معنية بالأدوية والمعالجة في معظم المستشفيات والمناطق ما يتراوح بين ٣٠٪ و٤٠٪ ونسبة الدول التي حدّثت فيها المبادئ التوجيهية السريرية خلال السنوات الخمس الماضية ما يناهز ٦٠٪ وكادت نسبة الدول التي تمتلك قائمة وطنية بالأدوية الأساسية تزيد على ٧٠٪ في حين أن نسبة الدول التي استخدمت تلك القائمة لتسديد تكاليف التأمين اقتصرت على ٣٠٪ وتراوحت نسبة الدول التي دربت القائمين على وصف الأدوية فيها فيما يتعلق بمفهوم الأدوية الأساسية وعلم المعالجة الدوائية ووصف الأدوية على نحو رشيد وتطبيق المبادئ التوجيهية السريرية بين ٦٠٪ و٧٠٪ فقط.

٧- ولا يستبعد أن يتزايد استخدام الأدوية على نحو غير رشيد ما لم تتخذ الإجراءات اللازمة لسببين هما: أولاً، أن استخدام الأدوية في القطاع الخاص يعدّ أسوأ من استعمالها في القطاع العام في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ويتيح القطاع الخاص نسبة متزايدة من خدمات الرعاية الصحية في العالم. ثانياً، أن عدة مبادرات عالمية رئيسية ترمي إلى تعزيز الحصول على الأدوية الأساسية وتوسيع نطاق علاج مرض الأيدز والعدوى بفيروسه والسل والملاريا وأمراض أخرى تركز على تيسير الحصول على الأدوية ولا تواجه المشكلة الأساسية والسائدة المتمثلة في استخدام الأدوية على نحو غير مناسب.

٨- وقد حددت جمعية الصحة مهمة تعزيز استعمال الأدوية على نحو رشيد في القرار ج ص ع٣٩-٢٧. واعتمدت لاحقاً عدة قرارات بشأن جوانب خاصة مثل ترويج الأدوية (القرارات ج ص ع٤١-١٧ وج ص ع٤٥-٣٠ وج ص ع٤٧-١٦ وج ص ع٥١-٩) ودور الصيدلي (القرار ج ص ع٤٧-١٢) وجوانب عامة مثل الأدوية الأساسية (القرارات ج ص ع٤٣-٢٠ وج ص ع٤٥-٢٧ وج ص ع٤٧-١٣) والاستراتيجية الدوائية المنقحة (القرارات ج ص ع٤١-١٦ وج ص ع٤٩-١٤ وج ص ع٥٢-١٩) والاستراتيجية الدوائية لمنظمة الصحة العالمية (القرار ج ص ع٥٤-١١). وتقتضي المعارف التي تم اكتسابها في الآونة الأخيرة والتوصيات العملية الراهنة القائمة على البيّنات اعتماد نهج سياسي جديد شامل على مستوى القطاعات فيما يتصل بالنُظم الصحية والأدوية بغية تعزيز استخدام الأدوية على نحو رشيد. ويتضح باطراد أن هذه التوصيات العملية والفعالة تحول دون الوفيات والمراضة التي لا داعي لها وتحد من الإنفاق العالمي على الأدوية.

---

١ الوثيقة WHO/EDM/2002.3.

٩- واستعمال الأدوية على نحو غير رشيد لا يلحق فقط أضراراً جسيمة بالمرضى نتيجة لعلاجات شبه مثلى وآثار جانبية غير ضرورية ويسبب دخول المستشفى والوفاة فحسب بل إنه يبدد أيضاً كميات كبيرة من الموارد الشحيحة. وهناك حالياً توصيات عملية وقائمة على البينات بشأن سبل التصدي لاستخدام الأدوية على نحو غير رشيد إلا أن العديد منها لا يطبق مع الأسف على الرغم من ضرورة تنفيذ مثل تلك السياسات من أجل ضمان إحراز التقدم في تأمين حصول الجميع على الأدوية الأساسية. وتتطلب مواجهة أزمة الصحة العمومية المتمثلة في استعمال الأدوية على نحو غير رشيد تحديد مهمة جديدة وزيادة الموارد. ويعتمد مشروع القرار التالي نهجاً شاملاً متعلقاً بالنظم الصحية لتعزيز استخدام الأدوية على نحو رشيد بالتركيز على استراتيجيات وطنية تتميز بفعاليتها ويمهد السبيل لإحراز التقدم في تحقيق المرامي الإنمائية للألفية ذات الصلة بالصحة وممارسة حقوق الإنسان في هذا المجال.

الإجراء المطلوب من المجلس التنفيذي

١٠- المجلس التنفيذي مدعو إلى النظر في مشروع القرار التالي:

المجلس التنفيذي،

بعد أن نظر في التقرير الخاص باستعمال الأدوية على نحو رشيد: التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الدوائية لمنظمة الصحة العالمية،[١]

يوصي جمعية الصحة العالمية الستين باعتماد القرار التالي:

جمعية الصحة العالمية الستون،

بعد أن نظرت في التقرير الخاص باستعمال الأدوية على نحو رشيد: التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الدوائية لمنظمة الصحة العالمية؛

وإذ تذكّر بالتقرير الذي قدمته الأمانة عن استخدام الأدوية على نحو رشيد من قبل القائمين على وصف الأدوية والمرضى وطرح للمناقشة خلال جمعية الصحة العالمية الثامنة والخمسين؛

وإذ تذكّر بالقرارات ج ص ع٣٩-٢٧ وج ص ع٤١-١٦ وج ص ع٤٧-١٣ بشأن استعمال الأدوية على نحو رشيد والقرارات ج ص ع٤١-١٧ وج ص ع٤٥-٣٠ وج ص ع٤٧-١٦ بشأن المعايير الأخلاقية لترويج الأدوية والقرارين ج ص ع٤٣-٢٠ وج ص ع٤٥-٢٧ بشأن برنامج عمل المنظمة الخاص بالعقاقير الأساسية والقرار ج ص ع٤٧-١٢ بشأن دور الصيدلي والقرارين ج ص ع٤٩-١٤ وج ص ع٥٢-١٩ بشأن الاستراتيجية الدوائية المنقحة والقرار ج ص ع٥١-٩ بشأن الإعلان عن المنتجات الطبية والترويج لها وبيعها عبر الحدود باستخدام شبكة الإنترنت والقرار ج ص ع٥٤-١١ بشأن الاستراتيجية الدوائية لمنظمة الصحة العالمية والقرار ج ص ع٥٨-٢٧ بشأن مقاومة مضادات الميكروبات؛

وإذ تسلّم بجهود منظمة الصحة العالمية المبذولة بالتعاون مع الحكومات والجامعات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لتحسين استعمال الأدوية من جانب القائمين على وصف وتوزيع الأدوية والمرضى؛

---

١ الوثيقة م ت١١٨/٦.

وإذ تدرك العناصر الأساسية التي تنطوي عليها استراتيجية منظمة الصحة العالمية لتعزيز استعمال الأدوية على نحو رشيد؛[١]

وإذ تعترف بالتقدم المحرز في رصد استخدام الأدوية وتحديد التدخلات الفعالة لتعزيز استعمال الأدوية على نحو رشيد؛

وإذ ترغب في تعزيز استعمال الأدوية على نحو رشيد من جانب مقدمي الخدمات والمستهلكين كشرط أساسي لضمان توافر الأدوية الأساسية بصورة عادلة؛

وإذ تدرك أن استعمال الأدوية على نحو غير رشيد مازال يمثل مشكلة ملّحة وواسعة الانتشار مما يؤدي إلى عواقب وخيمة من حيث نتائجها بالنسبة إلى الفقراء من المرضى والتفاعلات الدوائية الضائرة بزيادة مقاومة مضادات الميكروبات وإهدار الموارد؛

وإذ تعترف بأن تنفيذ القرارات السابقة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات لن يحالفه النجاح دون مواجهة المشكلة العالمية المتمثلة في استعمال الأدوية على نحو غير رشيد؛

وإذ تسلّم بأن عدة بلدان ليس لها برامج وطنية كاملة لتعزيز استعمال الأدوية على نحو رشيد أو لا تمتلك هيئات وطنية ذات ولاية متعددة التخصصات لرصد استخدام الأدوية ووضع تلك البرامج الوطنية وتنسيق عمليات تنفيذها؛

وإذ تدرك أن عدة مبادرات رئيسية ترمي إلى تعزيز الحصول على الأدوية الأساسية لا تواجه المشكلة الأساسية والمنتشرة المتمثلة في استعمال الأدوية على نحو غير رشيد؛

وإذ يساورها القلق لقلة الاهتمام السياسي بهذا الأمر وعدم توظيف استثمارات اقتصادية كافية لمواجهة مشكلة استعمال الأدوية على نحو غير رشيد من جانب القائمين على وصف وتوزيع الأدوية ومن قبل المستهلكين؛

وإذ تشدد على ضرورة اتباع نهج وطني وقطاعي شامل ومستديم لتعزيز استعمال الأدوية على نحو رشيد؛

واقتناعاً منها بأن الوقت قد حان بالنسبة للحكومات والمهنيين الصحيين والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمجتمع الدولي للتعهد بضمان توظيف استثمارات كافية لتعزيز استعمال الأدوية على نحو رشيد،

١- **تحث** الدول الأعضاء على القيام بما يلي:

(١) توظيف استثمارات كافية في مجال الموارد البشرية وتوفير الدعم المالي الكافي بغية ضمان استعمال الأدوية على نحو أنسب في القطاعين العام والخاص؛

---

١ الوثيقة WHO/EDM/2004.5.

(٢) ضمان تنسيق استعمال الأدوية على الصعيد الوطني، حيثما يكون ذلك ممكناً، بإنشاء هيئة وطنية ذات ولاية متعددة التخصصات يشارك فيها المجتمع المدني لرصد استخدام الأدوية وتعزيز وتنسيق عملية تنفيذ برنامج وطني لاستعمال الأدوية على نحو رشيد في إطار سياسة دوائية تتناسب مع الهياكل الصحية الوطنية والموارد المتاحة؛

(٣) العمل على تطوير وتدعيم البرامج التدريبية الراهنة المتعلقة باستعمال الأدوية على نحو رشيد وضمان دمجها في مناهج تعليم جميع العاملين في ميدان الصحة؛

(٤) سن تشريعات جديدة أو إنفاذ التشريعات الراهنة لحظر تشجيع استخدام الأدوية استخداماً خاطئاً أو مضللاً أو غير أخلاقي ورصد ترويج الأدوية والوقوف على وضع وتنفيذ برامج تفيد بمعلومات مستقلة وغير ترويجية عن الأدوية؛

(٥) وضع وتنفيذ برامج وطنية بشأن الأدوية لتحسين استخدام الأدوية بالتركيز على التدخلات المتعددة الأوجه التي تستهدف النظم الصحية العامة والخاصة ويشارك فيها مقدمو الخدمات والمستهلكون؛

(٦) توسيع نطاق التدخلات المستدامة التي تكلل تنفيذها بالنجاح على الصعيد المحلي من أجل تطبيقها على الصعيد الوطني؛

٢- **تطلب إلى** المدير العام القيام بما يلي:

(١) تعزيز الدور الريادي والتثقيفي الذي تضطلع به منظمة الصحة العالمية لتعزيز استعمال الأدوية على نحو رشيد؛

(٢) التعاون مع الحكومات والمجتمع المدني لتوسيع نطاق الدعم التقني الذي تقدمه منظمة الصحة العالمية إلى الدول الأعضاء في سعيها إلى إنشاء هيئات وطنية ذات ولايات متعددة التخصصات لرصد استخدام الأدوية وتعزيز وتنسيق عملية تنفيذ البرامج الوطنية لاستعمال الأدوية على نحو رشيد وتعزيز ذلك الدعم؛

(٣) النهوض بالبحوث وخاصة البحوث المتعلقة بتطوير نظم وطنية للرصد وتدخلات وطنية مستدامة وتعزيز استعمال الأدوية على نحو رشيد على جميع المستويات في القطاع الصحي العام والخاص؛

(٤) تقديم التقارير إلى جمعية الصحة العالمية الثانية والستين، ثم مرة كل عامين، عن التقدم المحرز والمشاكل التي تصادف والإجراءات الإضافية المقترحة في إطار تنفيذ برامج منظمة الصحة العالمية الرامية إلى تعزيز استعمال الأدوية على نحو رشيد.

= = =